لقد اقتضت ضرورات السلامة الأوروبية في نظر ساسة مؤتمر فيينا بأن تحاط فرنسا سلسلة من دول القوية القادرة على كبح جماح القوى الثورية والتوسعية فيها إذ ما استيقظت فجأة وحاولت أن تقلق امن القارة.

I. ملكية لويس الثامن عشر:

قضى مؤتمر تينا بعودة ملكية ال بوربون الى فرنسا فارتقى لويس الثامن عشر[1] ليحكم فرنسا بمساعدة وتأييد الحلفاء وكان يعترف له بالمعارف وحسن التدبير، ولما كان بين حزبين مختلفين يتزاحمان على أمور متناقضة، حاول لويس الثامن عشر ان يكون اكثر مرونة، وان يقيم نوعا من التوازن بين النظام القديم الذي كان يحكم فرنسا قبل 1789م والنظام الذي جاء عقب ثورة 1789م[2] فهذه الاخيرة قد تركت في النفوس الفرنسية مبدا الديمقراطية، وليس من السهل اعادة الأمور في فرنسا الى ما كانت عليه قبل1789م، ومع اعتلائه العرش عاد معه المهاجرين الذين طالما تآمروا من منفاهم ضد فرنسا وشعبها واستعادوا رتبهم ومراكزهم في الجيش والدارة، وقبل الشعب الفرنسي بذلك سواء عن رضى أو غير رضى، الا انه في المقابل اظهر لويس الثامن عشر الرضى ببقاء الحريات الشخصية و الحرس الأهلي والمساواة بين الجميع أمام القانون، وأعتمد النظام القضائي الموروث من أيام نابليون بونابرت، ولم يأخذ الأراضي التي وزعت على الفلاحين بين عام (1798-1814)[3].

كما أصدر في 4 يونيو 1814 م دستور جديد يعرف باسم ميثاق 1814 م، يضمن للفرنسيين الحريات العامة والمكتسبات الاجتماعية التي حصلوا عليها زمن الثورة ونابليون ومن جهة أعطى للملك السلطات التنفيذية وجعل السلطة التشريعية

---

[1] – لويس الثامن عشر: (1755-1824) وصل السلطة في فرنسا عام 1795. أجلس الحلفاء مجددا على العرش في 1814، فر من فرنسا خلال حكم المئة يوم. ثم عاد بعد الهزيمة نابليون 1815م وبعد إغتيال الدوق دي بري 1820 تقلب الملكيون المتطرفون يتزعمهم كونت دارتو. أنظر: علي مولا، مرجع سابق، ص2913.

[2] – الفرنساوي مونيقورس، تاريخ ملوك فرنسا من مبدأ ملكهم إلى الملك لويز فيليب، تر: خوجة حسن أفندي قاسم،دج، دط، ص331.

[3] – عبد العزيز نوار، عبد المجيد نعني، مرجع سابق، ص 176.

موزعة بين مجلسين مجلس الشيوخ للملك حق تغيير أعضائه، وكانت عضويتهم مدى الحياة، وقد تكون وراثية والمجلس التشريعي كانت عضويته عن طريق الإنتخاب معتمدا بنصاب الملكية، فالناخب لا يستطيع أن ينتخب إلا إذا أثبت للدولة أنه يدفع ضريبة سنوية مباشرة قدرها ثلاثة عشر جنيها، والمرشح لعضوية المجلس فلا يترشح الا اذا أثبت أنه يدفع للدولة ضريبة مباشرة لا تقل عن أربعين جنيها، ما جعل عدد الناخبين حوالي مئة ألف وبالرغم القيود التي فرضها الميثاق على عملية الانتخاب، فقد كان للمجاس التشريعي حق مناقشة كل ما يعرض عليه من أمور يقبل منها ما يشاء، ويرفض ما يشاء، ونص الميثاق على حق التقدم لشغل وظائف الدولة للمؤهلين من مختلف طبقات الشعب، هذا إلى جانب حرية الصحافة[1].

وقد حاول لويس الثامن عشر أن يسلك سياسة معتدلة بالوقوف في الوسط بين حزب الأحرار (دعاة الديمقراطية الكاملة) والحزب الملكي (دعاة النظام التقليدي القديم)وأن يكون مخلصا إلى حد كبير للدستور الذي رضي به والمكتسبات التي قبل أن يحتفظ بها الشعب الفرنسي، وبالرغم من صعوبة مركزه فإنه استطاع السيطرة على أنصاره المتطرفين الذين أرادوا استغلال انهيار الإمبراطورية وعودة آل بوربون ليستعيدوا كل ما كان لهم امتيازات ومكتسبات سابقة أخذتها منهم الثورة[2]، وأن يعيدوا إلى الكنيسة وأن يعيدوا إلى الكنيسة أملاكها، وأن يكون الإشراف على أمور التعليم والثقافة من حق رجال الدين فعادوا ليستأنفوا نشاطهم المعروف في مجال التعليم[3].

---

[1] – زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 262.

[2]– راغب علي وآخرون، **تاريخ اوروبا المعاصر**، ص94.

[3]– زينب عصمت راشد ، نفس المرجع، ص ص 260–261.

وبالفعل أمكن لهؤلاء بواسطة ما استعملوه من أساليب العنف و الإرهاب أن يستغلوا قانون الانتخاب الذي يجعل الانتخاب للأثرياء فقط، وأن يحصلوا على أغلبية المقاعد في المجلس النيابي الذي أنتخب في أغسطس سنة 1815م، فكان على فرنسا أن تشهد في ظله حكما يعتدي على الحريات الشخصية وحرية الصحافة ولما رأى الملك أن هذه السياسة بدأت تخل التوازن و بدت على الفرنسيين علامات الاستياء، هذا الى جانب تخوف كل من حكومتا انكلترا وروسيا التان كانتا تخشيان حدوث ثورة في فرنسا ونصحهم لويس الثامن عشر بحل المجلس التشريعي وإجراء انتخابات جديدة، فأصدرت الحكومة بتفويض من الملك في 5 أيلول (سبتمبر) سنة 1815 قرارا بحل المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة، وقد أسفرت الانتخابات الجديدة على فوز حزب الملكيين الدستوريين دعاة السياسة المعتدلة والمتمسكين بدستور 1814م بأغلبية 142 مقعدا أ، حزب الملكيين المتطرفين فقد حصل على 100 مقعد أما حزب الأحرار الذين يطالبون بالديمقراطية الكاملة فتحصلوا على 20مقعدا، فشهدت فرنسا (1816–1820) سياسة معتدلة معتمدة على قاعدة نيابية مستقرة[1].

وهو ما سهل أمام قرائها المخلصين وعلى رأسهم رئيس الوزراء ريشيليو من تحقيق الاستقلال ورفع الغرامة المفروضة على فرنسا، بدفع التعويضات الحربية للدول المتحالفة ورفع فرنسا من مستوى الدولة المهزومة إلى مستوى الدولة التي لها دور في توجيه السياسة الدولية بل استخدمت جيشها في اسبانيا ضد الثورة الشعبية المطالبة بدستور 1823م، واتسمت العلاقات الفرنسية والإنجليزية بالتفاهم والتعاون في مجالات السياسية الدولية[2] وعادت ثقة الدول الكبرى بها وسمح بعقد مؤتمر اكس

[1] – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص ص 177–178.

[2] – عبد الفتاح حسن أبو علية، إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص ص 313–314.

لاشابيل 1818 الذي أنهى الاحتلال العسكري قبل أجله المقرر وأعاد إلى فرنسا دورها كدولة كبيرة في القارة الأوروبية[1].

وفي ظل هذا الهدوء والاستقرار الذي عم البلاد، أقرت الحكومة إجراء تعديل لقانون الانتخابات صدر في يناير سنة 1817م، بإعطاء مزيد من المكتسبات للمواطنين بجعل عملية الانتخابات مباشرة ومنه زيادة عدد الناخبين، مع تغيير خمس أعضاء المجلس النيابي سنويا إلى جانب إلغاء الرقابة على الصحف نهائيا.

أثارت هذه الإجراءات إلى حدوث معارضة من قبل حزب اليمين المتطرف، إذ اعتبر هؤلاء أن هذه التدابير تقضي في المدى الطويل على الملكية، نفوذها وسلطانها وبالتالي فقدان مالهم من امتيازات ويقضي على أملهم بالعودة بفرنسا يوما إلى الملكية المطلقة، أما الجمهوريين والليبراليين فأنبعث فيهم شعور قوي بضرورة العودة لاستعادة كل ما فقدوه بعد سنة 1815م، وقد كان لهم ذلك في انتخابات سنة 1819م فحملت هذه الانتخابات عددا كبيرا منهم إلى قاعة المجلس وقد رضي الملك بهذا الواقع.[2]

إلا أن اغتيال دوق دي بري في 13 فبراير عام 1820 من قبل شاب فرنسي فوضوي وكان دوق دي بري ابن أخ الملك لويس الثامن عشر ابن الكونت دارتوا[3] الذي سيصبح الملك شارل العاشر بعد وفاة أخيه لويس الثامن عشر، هذا الاغتيال أحدث دويا هائلا في فرنسا وعلى الأخص في أوساط الملكيين المتطرفين[4].

---

[1] – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص178.

[2]– نفس المرجع، ص ص 178–179.

[3] – كونت دارتوا(شارل العاشر): (1757–1836م) تزعم جماعة الملكيين المتطرف قبل اعتلائه العرش، وعين الرجعيين رؤساء للوزارة، فقام الأحرار للقيام بثورة يولية 1830 أدت إلى إنزاله عن العرش و مات منفيا. أنظر: علي مولا، المرجع السابق، ج04، ص ص 1988–1989.

[4] – راغب علي و آخرون، المرجع السابق، ص94.

وبضبط من هؤلاء، قدمت الحكومة الفرنسية على استصدار تعديلا لقانون الانتخابات مما يجعل أكثريتهم من كبار الملاكين العقاريين، وهكذا استعاد الملكيون السيطرة على المجلس التشريعي مجددا و عينوا على راسة الوزراء أحد زعماء اليمين المتطرف فيلل[1]،الذي حاول أن يتبع سياسة حازمة تعيد للحكم هيبته و سلطانه، إلا أنه رغم الجهود الجبارة التي بذلت لإخماد المعارضة في البرلمان، وفرض الرقابة على الصحافة، فإن بعض الأصوات ارتفعت تنادي بالتغيير والحذر من خطة رئيس الوزراء الجديد التي تقض في أن يسترد الملكيون ما فقدوه من امتيازات، لكن الملك لويس الثامن عشر توفي في عام 1824م، خلفه أخوه كونت دارتو[2].

1-شارل العاشر و ثورة 1830م:

بوفات لويس الثامن عشر في 16 أيلول 1824م تولى بعده أخوه الكونت داتو تحت اسم شارل العاشر فأصبحت سيطرت الملكيين المتطرفين كاملة، وبدأت الحكومة الفرنسية تحاول إرجاع نظم و مؤسسات العهد القديم[3].

وقد بذل شارل العاشر ووزيره فيلل جهودهما في سبيل تحقيق أهداف الحزب الملكي المتطرف ومنح التعويضات المالية لإشراف المهاجرين تعويضا عن الأراضي التي انتزعت منهم ووزعت على صغار المزارعين أيام الثورة[4].

---

[1] - فيلل: جان ياتيست كونت (1773-1854م) رئيس وزراء فرنسا (1822-1828) ملكيا متطرف النزعة، وضع خطة لتعويض الملكيين المهاجرين أيام الثورة الفرنسية، حل مجلس النواب 1877، حزم في الإنتخابات الجديدة فأضطر إلى الاستقالة، -أنظر- علي مولا ، المرجع السابق، ج5، ص2508.

[2]- راغب علي و آخرون، المرجع السابق، ص ص94-95.

[3] - إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص172.

[4] - عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960م**، دج ،ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 26.

ووضعت الجامعة و مؤسسات التعليم تحت رئاسة رجل دين، و شددت الرقابة على الصحافة، هذه السياسة المتطرفة سببت المعارضة بسبب تخوف الناس من يقدم الملك على المزيد من الخطوات الرجعية، وتوزعت المعارضة في ثلاث جبهات:

اليسار: هم المثقفون و الكتاب و الصحفيين و المتعلقين بمبادئ الثورة وهم الذين أزعجتهم تصرفات الحكومة اتجاه الحرس الأهلي و الغائه وطرد ضباط نابليون من الجيش.

الوسط : تشكل من الملكيين الدستوريين وهم المثقفين كبار التجار

اليمين: وهم فئة منشقة من الملكيين المتطرفين المعارضين للحكم بسبب إبعادهم عن مراكز الحكم والسلطان.

وفي عام 1828م أدت الانتخابات العامة إلى فوز أغلبية معارضة لفليل في المجلس التشريعي مما اضطره اعتزال الوزارة.

وازدادت مخاوف الشعب عندما اختار الملك بولينياك polignac[1]، رئيسا لمجلس الوزراء الذي كان من أوائل الذين هاجروا من فرنسا قبل الثورة الفرنسية و المعروف بعدائه الشديد للنظم المتحررة، و قد حكم البلاد 7 أشهر لكن لاقى فيها معارضة شديدة[2].

وهاجموا الحكومة التي يرأسها بولينياك بعد أن قارنوا سلوكها السياسية مما جاء في الميثاق ولقي رجال الثورة سبيلهم الممهد للنجاح، إذ ساعدتهم الصحافة في ذلك، فنبهت الشعب إلى أخطاء الحاكمين و على رأسهم "الصحيفة الوطنية" فهي التي

[1] – بولينياك: (1780–1847م) سياسي فرنسي رئيس وزراء فرنسا(1829–1830م) متطرف ملكي، أصدر مراسيم يولية التي خلت المجلس الجديد و ألغى حرية الصحافة، قبض عليه بعد الثورة و أصدر مجلس الأعيان الحكم عليه مدى الحياة وصدر عنه عفو 1836م. ورحل إلى إنجلترا –أنظر–علي مولا المرجع السابق، ج2، ص 846.

[2] – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، المرجع السابق، ص ص 180–181 .

أيقظت الوعي السيء في نفوس طبقات الشعب ونبهتهم أن الملك يعتبر الميثاق منحة يستطيع استردادها متى يشاء، وقد استجاب لها الشعب رغبة في الانتقام لوطنية من الدولة الأوروبية التي فرضت على فرنسا حكم البوربون، وفي ظل هذه الظروف وجهت الحكومة جهودها أول الأمر إلى السياسة الخارجية، فأعادت غزو الضفة اليسرى لنهر الراين وأرسلت حملة إلى الجزائر فنالت نجاحا بفضل جهود وزير البحرية الفرنسية و تأييد روسيا وحياد كل من النمسا وبروسيا، فقد قصدت الحكومة من خلال هذه السياسة تحويل أنظار الشعب وإفكار إلى الأعمال الحربية و ما يمكن أن يكون لها من نتائج ثم التمهيد للإعداد الانتخابات الجديدة[1].

2- قيام الثورة (27يوليو1830م):

في شهر مارس 1830عقد النواب جلستهم الأولى، طالب المجلس فيها المشاركة في الحكم و المسؤولية ونزع الثقة عن الحكومة، فغضب الملك وأمر بحل البرلمان، إلا أن الانتخابات التي جرت بعد ذلك أعطت الأحرار نصرا قويا، وزاد عدد نوابهم خمسين نائبا، وبنجاح العملية الاستعمارية التي انتهجتها الحكومة (استعمار الجزائر في 5 يوليو 1830) زادت ثقة الملك بنفسه وبقوته وجعلته يقدم على إصدار أربعة مراسيم ملكية ليتحدى بها قوة المعارضة[2]، وتتمثل في:

- تقييد حرية الصحافة تقييدا شديدا.
- حل البرلمان المنتخب حديثا قبل أن يجتمع.
- نشر قانون انتخابي جرد ثلاثة أرباع المنتخبين من حق التصويت.
- تحديد أيلول القادم موعد لإجراء الانتخابات الجديدة[3].

---

[1] – زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص ص 168-169.

[2] – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، المرجع السابق، ص 182 .

[3] – إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 173.

لكن الرأي العام في مدينة باريس سرعان ما أدركه مغزى هذه المراسيم الملكية و تم التفهم بين القوة المعارضة المختلفة بضرورة لجوء إلى العصيان المسلح، وفي 27 يوليو نزل الجمهوريون، والعمال و الطلاب إلى الشوارع، كانوا على إيصال ببعض الجمعيات السرية، وكان أصحاب المصانع هم الذين دفعوا لعمالهم إلى هذه الثورة بعد أن أغلقوا دور أعمالهم، ونزل جميعهم إلى مقاومة وفي 28 يولية بدئ بإقامة المتاريس، وتحصين الشوارع ولم يلبث الثوار أن استولوا على المجلس البلدي ورفعوا عليه العلم مثلث الألوان[1].

ثم احتلوا قصر الملك في باريس "التويليري" وسيطروا على العاصمة كلها واضطرت قوات الحكومة الى التقهقر عن باريس، في حين كان الملك غائبا يصطاد في ضاحية "سان كلو" وهكذا استطاع الثوار ان يحققوا في ثورتهم التي تعرف "بالأيام الثلاثة المجيدة" نجاحا باهرا ولما وصل الأنباء حاول ، استرضاء الجماهير بالعودة عن مراسيمه الأربعة إلا أن رجال الثورة أصروا على خلعه فكان ذلك وهرب إلى الخارج[2].

3- نتائج الثورة:

1- نجحت في القضاء على حكم آل بوربون، و بالتالي القضاء النهائي على أمل رجوع نظام العهد القديم، و بالمقابل أدت إلى الظهور السيادة الشعبية في الحكم.

2- ألغي علم آل بوربون الأبيض ورفع علم الثورة الفرنسية ذو الألوان الثلاثة.

3- انتصار البورجوازية.

4- تأثر جميع انحاء اروربا (اندلاع ثورة في بلجيكا من هولندا، تهور بعض الانتفاضات في روما وأنحاء إيطاليا ، ثورة ألمانيا ، ثورة بولندا) .

[1] - زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص2.

[2] - راغب علي وآخرون، المرجع السابق، ص 97.

5- مطالبة الشعب الإنجليزي بالإصلاح الدستوري، و اضطرار الحكومة البريطانية إلى القيام به في عام 1832 .

6- فرار الملك شارل العاشر إلى إنجلترا[1].

II. ثورة 1848 وإعلان الجمهورية الفرنسية الثانية

1-ملكية أوليان :[2]

وصل لويس فيليب[3] إلى العرش الفرنسي بعد قيام ثورة 1830 التي تزعمها الأحرار والجمهوريون، وانتهت بانتصار وجهة نظر الملكيين الدستوريين واستمرار الملكية في أسرة أوليان وذلك لإدراك الجمهوريين للمتاعب الخارجية التي سيجورونها إلى فرنسا لو عاد النظام الجمهوري إليها .

1-1- سياسته الداخلية :

اعتمدت أسرة الأورليان في سلطانها على الطبقة الوسطى، ولم يذبل أي جهد في سبيل إرضاء الثوريين والديمقراطيين، في الوقت الذي راعت فيه فقراء الطبقة الوسطى، وجعلت منهم الحرس الوطني، وأصبح لهم في الدولة كيان ملحوظ [(4)] كما اتسم عصر لويس فيليب ببعض الأحداث المهمة منها : تطور السكك الحديدية: و استمرار العدوان على الجزائر وتوطيد الحكم فيها، كما نجحت حكومته في كبح جماح الثورات الداخلية والمغامرات العسكرية الخارجية، وساهمت في إنشاء نظام

---

[1] - إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص175.

[2]- ملكية يوليو نسبة إلى ثورة يوليو 1830.

[3] - لويس فيليب (1773 – 1850) ابن فيليب مساواة أو لويس فيليب جوزيف دوق أورليان، هرب من الجيش الفرنسي 1793، عاش في إنجلترا و ال و م أ حتى عودة أسرة البوربون، برز بوصفه دوق أولين في صفوف المعارضة الحرة شارل العاشر ، الذي أطاحت ثورة يوليو بعرشه فاختير لويس ملكا عليهم، عرف ب " ملك المواطنين " أنظر: الفرانساوي مونيقورس، المرجع السابق، ص372.

[4] - زينب عصمت، المرجح السابق، ص 300.

عام للتعليم تكفله الدولة[1]، كما اشبعت رغبات المثقفين في إطلاق حناجرهم بالخطب في البرلمان، أما في المجالات الاقتصادية فقد ساعد على تطوير أساليب الإنتاج والنقل و تنمية اقتصاديات البلاد الصناعية[2]، إلا أن رغبته في الحفاظ على التاج جعله يضطر في بعض الأحيان لأن يخرج من القواعد الدستورية لمقاومة عوامل التغيير الداخلي وهذا ما كان يثير سخط الشعب عليه، كما أمن الملك المجلس عن طريق الرشاوي التي كان يقدمها رئيس وزرائه جيزو[3] للأعضاء، وعلى رغم من كل ذلك فإن الرأي العام لم ينجوا من الاندفاع وراء تنشره الصحف من آراء مثيرة وبات الشعب يكره هذه السياسة.

كما تعرض موقف الملك لتيارين جارفين من التيارات السياسية وهما :

الحزب البونابرتي: إن المدة الطويلة التي انصرمت بعد سقوط نابيلون وما رافق ذلك من عزلة فرنسية في البداية ثم إتباع سياسة موالية للدول الكبرى على الصعيد الخارجي، وما رافق الحكم من جمود و ركود على صعيد السياسة العسكرية[4] الخارجية، كل ذلك جعل الفرنسيين يستعيدون بشوق أيام انتصارات نابليون، و مما ساعد على استفاض تلك الذكريات، كون الحكم قد أعتمد على سياسة خارجية محدودة الأهداف والمطامح تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن، وقد ساهم شعراء وكتاب فرنسيون كبار في احياء أسطورة نابليون[5].

---

[1] – ميلاد المقرحي، **تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر**، ص148.

[2]– عبد الفتاح حسن أو عليه، اسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص 320.

[3] – زينب عصمت راشد، المرجع السابق ، ص ص300– ــ301.

[4] – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، المرجع السابق ، ص 202.

[5] – نفس المرجع، ص ص 202– ــ203.

1-2- الحزب الجمهوري الاشتراكي :

أخذ الحزب الجمهوري في عهد تلك الملكية يطالب بحق الانتخاب العام، وعلى رأسهم "أوديلون بارو، تيسر، رموزا"، وكان إلى جانبهم الحزب الاشتراكي الذي أوجد نتيجة للتغييرات الجذرية عند قيام المجتمع الصناعي، وكان من أشهرهم سان سيمون، لوي بلان، أخذت الأمور تتطور حتى بدأ لفظ الاشتراكية[1] والشيوعية[2] يجريان على ألسنة الناس وكأنهما شيء واحد[3] .

ومن الأخطار التي تعرضت لها ملكية يوليو وقوع الانقسام في صفوف مؤيدي هذه الملكية أنفسهم، فقد أنقسم هؤلاء إلى فريقين، فاليسار كان يرى أن على النظام أن يكون في ثورة دائمة، في حين أن جماعة اليمين كانت ترى أن ثورة 27 جويلية (يوليو) 1830 وما رافقها من اصلاحات دستورية هي أقصى ما كان يريده الفرنسيون، وعلى النظام الآن الحفاظ على الاستقرار و الهدوء داخل فرنسا وخارجها، كان عجز الملك من تأليف حكومة برلمانية ثابتة من أكبر أسباب ضعف هذه الملكية، فقد بلغت الوزارات التي تشكلت ما بين (1830-1840) عشر وزارات ، كان وزراؤها من المحافظين، وبمجرد انتصارهم على أعدائهم من شرعيين وجمهوريين وبونابوتيين، انقسم فيما بينها إلى جماعتين كبيرتين، حزب الوسط اليساري بزعامة تيير الذي كان يرى أن الملك يتولى الملك ولا يحكم، أما

---

[1] - الاشتراكية: هو نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتؤدي الاشتراكية إلى القضاء على التطبيقات المستغلة، وعدم وجود اضطهاد اجتماعي وعدم وجود تناقض بين الريف و الحظ، أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق، ص 42.

[2] - الشيوعية: حركة فكرية و سياسية تهدف إلى تحقيق مجتمع لا طبقي بالأساليب الديمقراطية الحديثة بدلا من الثورة و العنف، أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع نفسه، ص 260.

[3]- زينب عصمت، المرجع السابق، ص 302.

حزب الوسط بزعامة جيزو فكان مبدأهم أن الملك ليس ملزما بإتباع رأي هذه الأكثرية وليس مكلفا باختيار وزرائه من بين حزب الأكثرية[1].

كان من نتائج سياسة لويس فيليب الغير الواضحة و الغير متماسكة تعطل الصناع الذين غادر منهم حوالي مائة وخمسين ألف باريس للبحث عن العمل، وتزعزعت الثقة في الحكومة وانجازات الطبقة البورجوازية إلى جماعة المحافظين ليتمهد الطريق أمامها من جديد[2]

2- سياسته الخارجية:

عمل لويس فيليب في سياسته الخارجية بمبدأ عدم التورط في مشكلة قد تجر فرنسا إلى حرب جديدة، وتجنب بصفة خاصة الصدام مع بريطانيا باعتبار أنها أكبر خطر يهدد سلامة فرنسا، فقد احتجت المعارضة على موقف الحكومة المتخاذل في حادث بريتشارد 1844، كان ريتشارد قنصلا لإنجلترا لدى بوماري ملكة جزيرة تاهيتي، فطرده الفرنسيين من الجزيرة وضموها إلى أملاكهم فساءت العلاقات بين فرنسا وإنجلترا ، فكان موقف لويس فيليب هو الاستنكار بضم الجزيرة وحصل القنصل الإنجليزي على تعويض كبير[3] ،لويس فيليب تاج بلجيكا عندما عرض على احد ابنائه اثناء الثورة البلجيكية لسنة 1830م، خوفا من نشوب حربا بينه وبين إنجلترا، ووضع حدا للثورة البلجيكية من خلال المفاوضات الدبلوماسية بين الحكومتين السابقتين، كما أبى أن يورط نفسه في الثورات التي اندلعت في إيطاليا

[1] - عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر**، ص ص 81- ــ82.

[2]- زينب عصمت، المرجع السابق، ص 299.

[3] - عمر عبد العزير عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ص84.

ضد الحكم الرجعي[1]، إلا أن هذا التفاهم بين الدولتين الإنجليزية والفرنسية قد قضي بسبب اصطدام مصالح الدولتين في عام 1846، في مسألة الزواج الإسباني[2].

عندما قامت اوروبا في وجه محمد علي[3] مدعية أن نشاطه قد أصبح خطر على الباب العالي فتحمس الشعب الفرنسي لمناصرة[4] محمد علي، رأى لويس فيليب أن يرضى الشعب فمين تيير[5] الذي كان من أنصار محمد علي رئيسا للوزارة، ولكنه لم يلبث أن تبين في سلوكه واستعداداته ما يمكن أن يشير عليه حربا لا طاقة له باحتمالها، كما أتضح له أن الدول الأوروبية مصرة على موقفها، وأنها طلبت إليه أن يتنازل عن أطماعه في أملاك الدولة العثمانية، فأشتد عطف الشعب عليه

---

[1] – عبد الفتاح حسن أبو علية، إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص 320.

[2] – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 80.

[3] – محمد علي (1769–1849): مؤسس الدولة المصرية الحديثة وباحث نهضتها واستقلالها، تقلد محمد علي باشا ولاية الحكم بإرادة زعماء الشعب ونزولا على رأسهم في 13 ماي 1805 ولد بقولة من أعمال اليونان الآن، جاء في حملة إلى مصر لإجلاء نابليون منها اشتراك في معركة أبوقير 25يوليو1799، عاد الى مصر 1801 قائدا لكتيبته الألبانية ومنها وليا على مصر، تخلص من المماليك في مذبحة القلعة 1811 استعان بالأجانب وخاصة الفرنسيين في تنظيم الجيش والبحرية والري والتعليم، أنظر: عبد الرحمان الرافعي ، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف القاهرة، 1989 ص ص27– – 31.

[4] – كان هناك تنافس اقتصادي بين فرنسا وإنجلترا على مصر، ولكن لما جر نابليون حملته على مصر تحول إلى صراع سياسي، وأخذت مطامع إنجلترا تتجه نحو فتح مصر والسيطرة عليها ولم تكن تحارب فرنسا لإجلائها عن مصر فحسب بل تحل محلها ولكي تحقق مطامعها السياسية والاستعمارية في وادي النيل، أنظر: عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 252.

[5] – تيير أودولف (1797–1887) : سياسي وصحفي ومؤرخ، انضم سنة 1821 إلى الفئة التي كانت تهاجم حكومة شارل العاشر وكان يمثل وجهات نظر المعتدلين بدأ سنة 1830 في نشر صحيفته "الوطني" التي لعبت دورا هاما في نشوب ثورة يوليو 1830، شغل في عهد لويس فيليب منصب وزير الداخلية (1832–1834) ، رئيس الوزراء (1836–1840)، أسهم في أشعال ثورة فيفري 1848 و تزعم الجناح الأيمن للأحرار في عهد الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية، أنظر: علي المولا، المرجع السابق،ج2، ص 1086.

عطفا يكاد أن يتطور إلى ثورة، بادر لويس فيليب بعزل تيير و عين جيرو، فبدى ذلك جدير بتوجيه السياسة الأوربية بما يتلاءم ومكانة فرنسا .

3- ثورة 1848:

لقد تجمعت أسباب هذه الثورة خلال حكم لويس فيليب، وتفاعلت مع التيارات السياسية، والاجتماعية و الفكرية لتشكل ثورة 1848.

3-1- الاتجاهات الفكرية:

لقد تميز عهد لويس فيليب بظهور مذاهب اقتصادية عديدة أتسم أكثرها بطابع الاشتراكية، وكان أول من حاول حل المشاكل الناتجة عن قيام النهضة الصناعية سان سمون الذي دعى إلى ضرورة تنظيم العمل، و موضع نظام للتوزيع يكافئ كل فرد حسب حاجته[1]، وتبعا لنظريته: "أن الحياة ليست سوى فترات متعاقبة في البناء و الهدم، وكانت الثورة الفرنسية فترة هدم من النظام القديم وأنه قد حان الاوان لفرنسا ان تبدء عهد البناء وأنه على فرنسا بناء اقتصاد صناعي متقدم تهيء حياة أفضل للعامل، وتهيء لفرنسا نشر رسالتها فيما وراء البحار عن طريق مد خطوط المواصلات بين فرنسا والشرق الأقصى عبر الشرق الأدنى[2]، في حين كان لوي بيلان[3] مؤمنا بأن الطبيعة البشرية خيرة في جوهرها وأن الانتقال إلى المرحلة الأخيرة سيتم بسهولة ودون إراقة دماء، فكل ما يلزم هو تزويد العمال بالمال و إقامة الورش التعاونية، فيأتي النجاح حتما، وهكذا كانت نظريته تتسم بشيء من المال ولكن برنامجه كان عريضا، تضمن خططا لكل جانب من جوانب الحياة والحكم، تعلق الرأي العام بهذا التجاه وباتت عبارة " سنعمل ونحيا أو نحارب ونموت " شعارا للذين كانوا يعتبرون أنفسهم أتباعه، وهذا ما أدى إلى تأيد الشعب

---

[1] – ميلاد المقرحي، **تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر**، ص 150.

[2] – عبد الفتاح حسن أبو علية، إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص 325.

[3] – أن جرانت حسن هارولد تمبرلي، المرجع السابق، ص 282.

عن عضويته في الحكومة المؤقتة رغم معارضة زملائه له[1]، أما شارل فوريه فكان مؤمنا بالإنسان الذي يتعاون مع أخيه في العمل والإنتاج في جماعات محددة المعالم تختار كل فرد فيها عمله الانتاجي في عملية إنتاجية صناعية يتوزع عليهم فائض الأرباح بنسب حددها هو للعمل ولأصحاب رؤوس الأموال والمنظمين.

كانت كل تلك الاتجاهات تهدف إلى رفع مستوى العامل والدولة، ولكنها كانت في نفس الوقت تثير في العامل والمثقف روحا ثورية شديدة لحكومة لويس فيلب.

4- اندلاع ثورة 1848:

كانت 1848 من صنع باريس وحدها، بل كانت من صنع جانب صغير فقط من سكان باريس، برزت معارضة شديدة لحكم لويس فيليب وتمثلت في التيار البونابرتي الذي كان يتزعمه لويس بونابرت، والتيار الجمهوري الذي كان يمثله تيير، التيار الاشتراكي الذي مثله سان سيمون ولوي بيلان، و التيار الملكي المتطرف الذي تزعمته الدوقة دوبري[2]، الذي كان يرى أنصاره أنهم أحق بالشرعية من لويس فيليب، وكانوا يرون أن الملك يجب أن يبقى في عائلة آل بوربون. فكان لويس فيليب يعتمد على حزب الملكيين الدستوريين الذي رشحه وساعده على الوصول إلى العرش لقد كانت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها فرنسا بين عام 1846-1847 هي الفرصة المنتظرة فقد تعرضت فرنسا لقلة المحاصيل الزراعية مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار ولم يقابل ذلك أي ارتفاع في الأجور، بل قامت حكومة لويس فيليب بإغلاق ورشات بناء السكك الحديدية مما أدى إلى زيادة البطالة[3].

---

[1] - عبد الفتاح حسن أبو علية، إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص 326.

[2] - برى شارل دوق دي (1778-1820): الابن الأصغر لشارل العاشر ملك فرنسا اغتيل عام 1820 لرد فعل ضد الأحرار، أنظر: علي مولا، المرجع السابق، ج2، ص 699.

[3] - راغب العلي وآخرون، المرجع السابق، ص ص106،107.

فكان لابد للقوى المعارضة أن تتخلى ولو مؤقتا عن خلافاتها لتتفاهم على حد أدنى من المطالب، تتعاون لتحقيقها وهذا ما حدث فعلا حيث ظهر تحالف معارضي يضم الاشتراكيين والأحرار والجمهوريين ودعاة الملكية الشرعية، ركز مطالبه الأساسية في ضرورة تعديل قانون الانتخاب وتوسيع القاعدة الانتخابية إلى أكبر حد ممكن بحيث يأتي التمثيل البرلماني شاملا لجميع فآت المجتمع الفرنسي، سلك هؤلاء أساليب شرعية وديمقراطية في عملهم فأخذوا يعقدون الاجتماعات في المناطق والمدن الفرنسية لشرح وجهة نظرهم، وقدموا للملك العرائض المطالبة بالإصلاح.

لم تسكت الدولة عن هذا النشاط المتزايد وبادرت لقمعه بالقوة[1]، فمنحت الحكومة اجتماعا كان مقررا أن يخطب فيه الزعماء المطالبون بالإصلاح في 22 فيفري 1848. وعندئذ قام القتال في الشوارع، وأنتهز زعماء الحزب الجمهوري الفرصة و حولوا تلك الثورة التي كانت تنادي بالإصلاح إلى ثورة ضد الملكية، وبعد ما كان شعار الثورة " يحيا الإصلاح " أصبح شعارها " تحيا الجمهورية "[2].

اوكل الملك مهمة الدفاع عن النظام الى الحرس الاهلي و كترضية للعناصر الثائرة قدم بعض التنازل واقال وزارة جيزو[3] إلا ان الثورة كانت قد انتشرت وفي 24 فيفري أصيب بخيبة أمل حين أنضم الحرس الأهلي إلى المعارضين له، ولم

---

[1] – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، المرجع السابق، ص 205.

[2] – عبد الحميد البطريق، المرجع السابق ، ص 28.

[3] – جيزو فرانسوا (1707–1874): سياسي و مؤرخ فرنسي، درس بجنيف بدا بالاشتغال بالقانون بباريس عام 1805، ولكنه لم يلب ان اشتغل بالأدب، واصبح استاذا للتاريخ الحديث بجامعة باريس، كان ميالا لمبادئ الملكيين المعتدليين، اشترك في ثورة 1830، واصبح في عام1840 من اهم الوزراء بالوزارة التي راسها سولت اسما، وفي1847اصبح رئيسا للوزارة اذا رضاه عن النظام القائم الى ثورة فيفري 1848 فكرس حياتهم بعدها للتالف. نظر: علي مولا، المرجع السابق، ج3، ص1286.

يبقى أمام لويس فيلب لإنقاض البلاد إلا أن يسر على الدرب الذي سبق أن صار فيه سلفه شارك العاشر وتنازل عن العرش لحفيده وغادر الى إنجلترا[1].

III. إعلان الجمهورية الفرنسية الثانية:

1- الحكومة المؤقتة:

استطاعت باريس وللمرة الثالثة تغيير نظام حكم فرنسا عن طريق ثورتها، ليعلن في 25 فيفري 1848 أعلنت الحكومة المؤقتة، ولم تكن تستند الى أي أساس دستوري، وكان من أشهر أعضائها لإمارتين لوي بيلان لوران، الكسندر البيرت، كما أعلنت في نفس اليوم الجمهورية الفرنسية الثانية، كانت الحكومة المؤقتة التي تشكلت متباينة الآراء والمذاهب الا انها نجحت في اجراء بعض التعديلات الدستورية لصالح الشعب، فأباحت حرية الصحافة[2]، وفتح باب الانتساب إلى الحرس الوطني لجميع المواطنين وفي وقت عينه تشكلت لجنة برئاسة لويس بيلان لكي تتولى مهمة إنشاء معامل و ورش لتؤمن العمل للعاطلين وتحاول أن تضع نظريات لويس بيلان الاشتراكية موضع التنفيذ، إلا أن هذه المحاولة بائت بالفشل[3] كما دعت لانتخاب مجلس نيابي جديد عن طريق الإقتراع العام لوضع دستور للجمهورية الثانية ، شارك في الانتخابات الجديدة نحو 9 ملايين ناخب وجاءت نتيجة الانتخابات لصالح المعتدلين، وكنتيجة للانتخابات تشكلت وزارة جديدة معتدلة لم يشارك فيها الاشتراكيون الذين كانوا خطرا على الجمعية التأسيسية والحكومة[4]، مما أثيرت عدد من المحاولات الفاشلة لإقصاء الحكومة المؤقتة.

---

[1] – عبد العزيز سليمان نوار عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص206.

[2] – راغب العلي وآخرون، المرجع السابق، ص 108.

[3] – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، المرجع السابق، ص 151.

[4] – راغب العلي وآخرون، المرجع السابق، ص 108.

استطاعت الجمعية الوطنية وضع السلطة التشريعية في يد المجلس واحد مكون من سبعمائة وخمسين عضوا، وأن يشترك أعضاء الجمعية في انتخاب رئيس الجمهورية، وأن تكون مدة ولايته أربع سنوات فقط، ولا يجوز انتخابه مرة أخرى واختارت لرئاسة الجمهورية لويس نابليون

2- رئاسة لويس نابليون :

لقد أظهرت انتخابات الجمعية مدى الشعبية التي كان يتمتع بها لويس بونابرت، حيث نال كافينياك مليون ونصف مليون من الأصوات[1]، وليد رورلان الراديكالي حوالي 370.000 صوت، بينما لم ينل لامارتين سوى 17.000 صوت، أما لويس نابليون فقد فاز بخمسة ملايين ونصف مليون صوت، فتولى منصب رئيس الجمهورية في ديسمبر 1848، وكان صاحب أفكار وأحلام، فقد سبق الآخرين إلى التفكير في شق قناتي السويس وبناما، وساهم في إتمام تنفيذ المشروعين، وبعد تشكل اللجنة التشريعية 1849 تضاءل عدد الجمهوريون المعتدلون الذين كانوا يشغلون مقاعد الجمعية التأسيسية، وظهرت جماعة أكبر بلغ عددها حوالي 180 من الجمهوريين الثوريين، أما أكبر حزب كان حزب النظام.

لقد كان قبول الجمعية للويس نابليون بوصفه حليفا ضد الثورة، أما وقد أنجلى خطر الثورة أخذ الخلاف يظهر ويحتدم من جديد، وكان هؤلاء الملكيون منشقين على أنفسهم فريق منهم الشرعيون الذين كانوا يرغبون في عودة البوربون، ليكون الكونت دي شمبور ملكا، أما الفريق الآخر فيطلعون إلى ملكية يرأسها بيت أورليان، و لن يلبث هذا الخلاف أن يؤدي إلى إقامة الإمبراطورية الثانية، ولما كانت المدة المحددة لرئاسة لويس نابليون قريبة الانتهاء، أعد تعديلات في الدستور من أجل ضمان استمراره في السلطة، وفي جويلية 1850 نظرت الجمعية في اقتراحه،

[1] – آن جرانت ، هارولد تمبرلي، المرجع السابق، ص 287.

فأيدته الجمعية ب 446 صوت ضد 270 على أن هذه لم تكن أغلبية الثلاثة أرباع المطلوبة[1]، على أثر رفض المجلس النيابي لاقتراح لويس نابليون بتجديد فترة رئاسته قام في 2 ديسمبر 1851 بانقلاب كان يعده منذ فترة، فقام باحتلال قصر البوربون الذي كان مقرا للمجلس النيابي، وأعتقل عددا من أعضائه ومن هؤلاء تيير وكافينياك وشانجيرنيه الذين أدانوه بالاعتداء على الدستور[2]. فأصبح بذلك سيد باريس في 2 ديسمبر 1851، وقام بإلغاء القانون الانتخابي وسحق تمرد الجنوب الشرقي، وأدى القمع إلى إبعاد المعارضة الجمهورية، ودعم الرئيس عمله باستفتاء عام، نال فيه 7 ملايين نعم ضد 641 لا، فسدت الطريق أمام الجمهورية وقام محلها نظام شبه ديكتاتوري، وجعل في الدستور الجديد ولاية الرئيس المنتخب مدة عشر سنوات، وبدون شك فقد عرفت الجمهورية الثانية فرض الاقتراع العام، والتصويت في الأرياف[3]، لكنه لم يلبث أن غير لقب الرئيس بلقب الإمبراطور لتستقبل باريس الإمبراطور نابليون الثالث كإمبراطور بالوراثة.

IV. الإمبراطورية الثانية:

1-انقلاب ديسمبر 1851م:

أعتبر الفرنسيين أن عهد الجمهورية لم يحقق للفرنسيين ما كانوا يتطلعون إليه رغم أن هناك قلة تدين بالولاء للمبادئ الجمهورية، فإن الأغلبية كانت منقسمة على نفسها لا تدري عواقب ذلك الموقف كل هذا مهد السبيل للويس نابليون[4].

---

[1] – أن جرانت هارولد تمبرلي، المرجع السابق، ص ص288-289.

[2] – راغب العلي، المرجع السابق. ص 110.

[3] – فرانسوا جورج ديفوس وآخرون، **تاريخ أوروبا والعالم من 1789 حتى أيامنا**، ج3، تر: حسين حيدر،ط1، منشورات عويدات، باريس، 1995، ص246.

[4] – زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 305.

فالانقلاب والقضاء على الجمهوري لم يلقى أي معارضة بسبب الخلافات بين كل من أتباع أسرة أورليان و الشرعيون الذين يرغبون في عودة البوربون، ثم أن نابليون كان يتمتع شخصيا بتأييد الشعب، فكانت فرنسا بحاجة إلى يد قوية[1]. ومن خلال الاستفتائيين الشعبيين الذين أجريا في ديسمبر 1851م وفي نوفمبر 1852 م تبين للويس موافقة الشعب على إعادة الحكم الإمبراطوري لفرنسا إذ حصل على أغلبية ساحقة من الأصوات ما يزيد عن سبعة و نصف مليون صوت من ثمانية ملايين فثبت له أنه أصبح يتمتع بأغلبية الفرنسيين و ثقتهم كما أن الجمعيات البرلمانية الفرنسية لن تؤدي الدور الذي قام به البرلمان الإنجليزي خلال القرن التاسع عشر ولم تكن البرلمانات الفرنسية مؤدية للشعب لأن هذا الأخير لم يكن يرى فيها الضمان في حرياته الشخصية ولا العامل المساهم في رفاهية الشعب مقارنة مع برلمان إنجلترا الذي هو بمثابة مركز المناقشة التحول السياسي و التقدم الاجتماعي ومصدر قوتها و العمل على تنفيذها والمحافظة عليها[2].

وبحصول نابليون على نسبة مرتفعة من الأصوات فسدت الطريقة أمام الجمهورية التي دامت مدة سنة وقام محلها نظام شبه دكتاتوري وجاء السابع من تشرين الثاني نوفمبر يعيد العزة الامبراطورية مؤيدة باستفتاء عام بشكل واسع وفي 2 ديسمبر استقبلت باريس نابليون الثالث كإمبراطور بالوراثة فهيمنة على السلطة التنفيذية حتى المبادرة بسن القوانين وكانت الهيئة التنفيذية المؤلفة من 262 نائب منتخب بالاقتراع العام تصوت على القوانين و الضرائب و الميزانية دون أن يكون لها حق الرد والتعديل والاستجواب أما مجلس الشيوخ فيضم أعضاء منتخبين وأعضاء يسميهم الإمبراطور مدى الحياة وكان نظام استبدادي، باستثناء بعض المظاهر الديمقراطي[3].

---

[1]– أ.ن جرانت هارولد ترمبلي، المرجع السابق، ص288.

[2]– زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 306

[3]– فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، المرجع السابق، ص 246.

2- سياسة نابليون الثالث الداخلية:

اتبع في سياسته الداخلية خطة التقليل من أهمية الجمعية التشريعية فهذه الأخيرة تعود بالنسبة لنابليون الثالث أخطر خصومه فسيطر عليها عن طريق التحكم في الانتخابات هذا من جهة ومن جهة أخرى عمل على التحكم في الرأي العام الفرنسي الخاضع لسيطرة الأدباء و الكتاب عن طريق توجيه هذا الرأي العام وذلك بسيطرة على الصحافة و السيطرة على التعليم وفق مصلحة الحكومة كما سيطر على الاجتماعات العامة[1].

أما في فيما يخص تطوير المؤسسات وتغييرها عمل على ضمان الممتلكات والثروات، والأمن السياسي والاقتصادي لأغلبية الفرنسيين، فنجح بسلطته المطلقة في إجراء العلاج الذي أثار موافقة عامة خلال العقد الأول من حكمه من خمسينات القرن التاسع عشر.

1- الجيش: أعطاه نابليون أولية الاهتمام ،فزاد لهم المرتبات ورفع من مستواهم الاجتماعي، وأفتتح لهم الاستعراضات العسكرية والاحتفالات.

2-الكنيسة: عمل عل زيادة ثروتها ونفوذها، وفي المقابل أيدته القسس وتقبلوا حكمه.

-**الاقتصاد:** تجلت أفكاره الاقتصادية في توفير ما يساعد الفلاح و العامل بإقامة بعض المنشآت ومرافق العامة وقد خفض من حصة الضرائب ورفع قيمة الاعتمادات فكان هذا أكبر عون للفلاح المالك للأرض، أما فيما يخص التصنيع فلم يطرأ عليه أي توسع في عهد الإمبراطورية الثانية.

-**المواصلات:** في هذا المجال تابعت إمبراطورية ثانية سياسة عام 1815م ، أما فيما يخص نمو خطوط السكك الحديدة ظلت بطيئة وفي عام 1840م حاولت الدولة

[1]- راغب علي وآخرون، المرجع السابق، ص11.

من زيادة سرعة هذا النمو فتطور طول السكة الحديدة عام 1848 من حوالي 1800 كيلو متر إلى 17000 كيلو متر عند انتهاء الإمبراطورية ثانية كما شجع صناعة التعدين وواجه سوقا واسعة تحث على المزيد من الإنتاج.

وقد حقق ايضا رجال المال والبنوك في عهد إمبراطورية نجاحا مرموقا عند انضمام فريق من التجار ورجال البنوك فكانت هذه البنوك دورا هاما في إعادة بعض المنشآت العامة في باريس ومد بعض خطوط السكة الجديدة[1].

3- سياسة نابليون الثالث الخارجي:

كان نابليون أول رئيس دولة كبرى يؤمن بمبدأ القوميات، رغم أنها لم تكن محل اهتمام الرأي العام الفرنسي، فكان له أن تدخل في قيام الوحدة الإيطالية كما شارك في حرب القرم وبالتالي القضية الشرقية[2].

كما اتخذ الطرق السلمية في تطوير علاقات الدولية في أوروبا وأن يجعل من فرنسا مركز للدبلوماسية الأوروبية، فتجنب من جعل إنجلترا عدوا له فصداقتها تحديا لتسوية فيينا، وبادر لويس نابليون في خطاب شهير له في عام 1852 بتأكيد حقيقته وهي أن الإمبراطورية هي السلام[3].

3-1- سياسته فيما يتعلق بالمسألة الشرقية:

امتازت العلاقات العثمانية بالفرنسية بصداقة منذ القرن 16 من خلال معاهدة التحالف الصداقة التي مكنت فرنسا من عديد من امتيازات ومصالح في الدولة العثمانية فنجد فرنسا قد وقفت موقفا وديا من الصراع النمسا وروسيا ضد الدولة العثمانية ولم تنصرهما إلا أن المواقف تغيرت منذ احتلال نابليون لمصر في

[1]- زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص ص 309-312.

[2] - راغب علي واخرون، المرجع السابق، ص112.

[3]- زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص ص 313- 314.

1789م فأصبحت متوترة لتنظم فرنسا إلى الدول الأوروبية للقضاء على الرجل المريض[1] فبدا لها أن تأييد القوميات في البلقان تحت الحكم العثماني تقدم لفرنسا فرصة جديدة بإحداث هذا التغيير ففي نوفمبر 1849م اقترح إمبراطور على قيصر روسيا محاولة تقسيم اموال الإمبراطورية العثمانية في خطوة في سبيل إعادة تشكيل أوروبا إلا أن قيصر روسيا رفض هذا الاقتراع.

ولكن نابليون الثالث وجد نفسه بعد ذلك التاريخ بخمسة أعوام مشتركا في حرب القرم دفاعا عن املاك الإمبراطورية العثمانية من جهة[2].

ومن جهة أخرى يريد تعديل مقررات مؤتمر فيينا، وأن يقدم العون لإيطاليا ويتجنب الاخطاء التي أدت إلى سقوط سلفه نابليون الأول، ولما كانت بريطانيا سيدة البحار فقد تحالف معها ضد روسيا، كما أن الجمهوريين الفرنسيين كانوا يكرهونها بسبب نظام الحكم الاستبدادي القائم فيها[3] إلا أن حرب القرم لم تقدم لنابليون الثالث إلا القليل زيادة على بعض الكوارث فأنهاها بسرعة، كما أكد مؤتمر باريس في 30مارس 1856 ظاهريا مركز فرنسا القيادي في أوروبا إلا انها لم تجني ورائه الأرض و لم تحقق غرض لويس في إعادة رسم خريطة أوروبا، إلا أنها جعلت منه الدعامة إلى الاساسية لكل تسوية أوروبية، ولكنه ليس الغرض الذي أراده نابليون الثالث[4].

---

[1]- صلاح هريدي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1789-1714)**، دج، دط، دار الوفاء، الإسكندرية، 2002، ص ص196-197 .

[2]- زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص314.

[3]- صلاح هريدي، المرجع السابق، ص ص 200-201.

[4]- زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 315

3-2- ايطاليا:

كانت إيطاليا تعتبر بالنسبة لفرنسا الهدف الطبيعي و التقليدي لبسط نفوذها في أوروبا ولهذا الغرض كان يتحتم عليها محاربة النمسا أما الميدان الآخر فهو منطقة الرأي ولهذا الغرض تلجأ فرنسا لمحاربة بروسيا.

ثم وقع اختيار نابليون الثالث على النمسا، وقد رأى الإمبراطور أن التدخل في إيطاليا يجني الكثير، فبدأ يعد العدة، و لما كانت بريطانيا تظهر تعاطفا شديدا نحو القضية الإيطالية في مؤتمر الصلح، رأى أن يتبنى هذه القضية ليكسب ود إنجلترا، كما أن النمسا فقدت صداقة قيصر روسيا أثناء حرب القرم ، فلم يعد هناك ما يخشاه الإمبراطور وبدأ بتوطيد صداقته بالقيصر الجديد ألكسندر الثاني وكان هذا الأخير على استعداد تقديم لمساعدته لفرنسا فكان الاتفاق الفرنسي الروسي عام 1859 وكان هدف القيصر هو تخليص روسيا من شروط صلح باريس المهينة، دون التدخل في حرب أوروبية وهذا ما مهد لنابليون الثالث هزيمة النمسا في عام 1859م.[1]

كما رأى نابليون الثالث في أطماع كافور رئيس وزراء بيد مونت فرصة لفرنسا، كما وجد كافور في تطلعات نابليون الثالث فرصة لتحقيق أهداف بيد مونت وقد تم الاتفاق بينهما في حمامات بلوميير، في يوليو 1852م،[2] فكان لباب الخطط كافور لتحرير إيطاليا هو الصرع النمسا على يد جيش فرنسا وبيد مونت المتحدتين، وخطى نابليون الثالث خطوة هامة في الخفاء دون ان يطلع وزرائه بدعوته كافور و أوضح في مقابلته خططه الخاصة بتنظيم إيطاليا بعد تطهيرها من النمساويين ، وقد رسم في هذه الخطط إنشاء مملكة إيطالية في الشمال تمتد من الألب حتى البحر الأدرياتي، ومملكة أخرى تجمع من هنا وهناك وسط إيطاليا ودولة بابوية[3].

---

[1]- زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 316.

[2]- نفس المرجع، ص 317

[3]- صلاح هريدي، المرجع السابق، ص ص 218، 219

ضمن الإمبراطور بمقتضاه مكسبا ماديا بامتلاك كل من "سافوي" و"نيس" وكان هذا مقابل مساعد فرنسا لسردينيا اثناء حربها ضد النمسا.

وبقي مستقبل إيطاليا غامضا لأن البابا كان إلى جانب سلطانه الديني يبسط نفوذه على بعض الولايات الكبيرة في وسط إيطاليا، بينما أراد الإمبراطور أن يسيطر على الدوقيات الصغرى وسط إيطاليا، وأراد ان تكون هذه الأخيرة مقسمة لتلجئ إلى فرنسا فتحل فرنسا محل النمسا، وفي أبريل 1859 رفض كافور الانذار النمسوي، وفي مايو 1958 م تقدمت القوات الفرنسية نحو بيد مونت بمساعدة السكك الحديدية فانتصرت في موقعة " ماجنتا" في 4 يوليو ثم انتصرت مرة أخرى في 24 يونيو و أصفرت على قتل وإصابة الكثير من الفرنسيين و النمساويين وفي 11 يوليو 1859م حصلت بيد مونت على لمبارديا إلا أنها لم تضم البندقية كما اتفقا لهذا تنازل نابليون الثالث على مطالبته بنيس و سافوي، وأستقال كافور من منصبه لعدم خدمه البندقية[1].

كانت نتيجة هذه الحرب أن هزم نابليون الثالث النمسا، و أثبت تفوق جيوش الفرنسية على الجيوش النمساوية، كما ساهم في حركة تحرير إيطاليا عودة كافور إلى منصبه عام 1860، ساهم في توسيع رقعة بيد مونت عندما نجح في أن يضم إليها دوقيات الوسط الثلاث، حصل نابليون الثالث على نيس و سافوي من بيد مونت في مارس 1860 ففقدت فرنسا صداقة الإيطاليين وبالتالي فقدت فرنسا نفوذها في شبه الجزيرة الإيطالية ونتيجة لسياسة نابليون الثالث الخارجية والحروب التي خاضتها وقد تركتها عام 1860 في موقف لا تحسد عليه، ومنه الضحية الرئيسية أثناء المنازعات الأوروبية[2].

[1]– زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص ص317 – 318.

[2]– نفس المرجع، ص 318.

V- الحرب البروسية الفرنسية وإعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة

1-الاتحاد الألماني قبل الحرب البروسية الفرنسية :

لقد كان لقيام ثورة 1789 في فرنسا أثر كبير في ألمانيا، ثم جاء احتلال نابليون بونابرت في بداية القرن التاسع عشر للأراضي الألمانية ليزيد في قوة الشعور القومي فيها، وقد قام الفيلسوف الألماني جوهان فختة بالتأكيد على تفوق الألمان على غيرهم من الشعوب والأجناس، وظهر في فترته نفسها قادة بروسيين عملوا على تهيئة بروسيا لقيادة الولايات الألمانية نحو الاتحاد والتخلص من الاحتلال كفون شتاين وهارد نيرك، هذه اليقظة القومية في بروسيا شملت نواحي الحياة الإدارية والسياسية والعسكرية والتعليمية[1].

لهذا كانت قرارات مؤتمر فيينا مبعث استياء المواطنين الألمان الذين كانوا يأملون ظهور دولة ألمانية موحدة بعد هزيمة نابليون. وعلى الرغم من أن هؤلاء تأثروا بعض الشيء بثورة جويلية 1830 التي قامت في باريس وبثورة بلجيكا، وبولندا في العام نفسه، ليقوموا ببعض الاضطرابات في الولايات الألمانية إلا أن هدوءا نسبيا ساد ألمانيا عام 1830-1848 إذ لم يواجه الاتحاد الألماني أية مشكلة جدية[2].

لقد عهد مؤتمر فيينا رئاسة الاتحاد الألماني إلى النمسا، وبعد تولية بسمارك الاستشارية عمل على عزل النمسا عن بقية الدول الأوروبية الأخرى، فاتفق مع روسيا بأن تقف على الحياد في حال قيام حرب بين النمسا وبروسيا، ووقع معاهدة تحالف دفاعية هجومية مع ايطاليا في 08 أفريل 1866 بينها وبين النمسا على أن تحصل على البندقية في حال انتصار بروسيا على النمسا، وقد تمكن من ضمان حياد فرنسا مقابل وعود غامضة غير مكتوبة بخصوص بعض المكاسب الإقليمية لفرنسا

[1] - عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**. ص 178

[2] - مفيد الزيدي: مرجع سابق، ص ص،(773،774)

في مقاطعة الراين في سبتمبر 1865. ومما يجب ذكره هو أن نابليون الثالث لم يكن قلقا من جراء رغبة بروسيا في ضم الدوقتين الدنماركيتين، ولم يكن إقامة اتحاد ألماني في الشمال يثير مخاوفه، بل ربما ساعده ذلك على الانفراد ببسط النفوذ في الجزء الجنوبي من ألمانيا، وبعد الانتصار الكبير الذي حققه الجيش البروسي في سادوا أصبحت بروسيا دولة كبيرة يحسب لها حساب في ميزان القوى الأوروبية، وهذا الانتصار كان له دوي هائل وتأثير كبير في الرأي العام الفرنسي الذي قوّم موقف السلطة السياسية الحيادي بأنه كان موقفا خاطئا أدى إلى انتصار بروسيا على النمسا، ومن أجل إرضاء هذا الرأي العام، اضطرت فرنسا إلى القيام بدور الوسيط بين بروسيا والنمسا. وتضمنت مقترحات الوساطة ما يلي:

- المحافظة على سلامة الأراضي النمساوية عدا البندقية التي يجب أن تعاد لإيطاليا
- حل الاتحاد الجرماني الذي كانت تتمسك به النمسا
- الاعتراف لبروسيا بحق إنشاء اتحاد شمال الراين
- أما الدول الألمانية التي تقع في جنوبه فتشكل اتحادا يكون تحت النفوذ الفرنسي قبل بسمارك هذه الشروط في سبيل تحقيق الخطوة الأولى من الاتحاد الألماني[1]. إلا أنه بعد ذلك أبرم معاهدات مع النمسا وبافاريا وتمبرج وبادن ، وهكذا فوت بسمارك عن نابليون الثالث فرصة التدخل وكسب صداقة النمسا، وبالتالي فشلت فرنسا فشلا تاما بالظفر بأي شيء فقد سلم نابليون الثالث البندقية لإيطاليا بعدما قدمتها له النمسا وهذا ما جرح شعور الإيطاليين

2- الموقف الأوروبي من الحرب البروسية الفرنسية:

لقد عرف بسمارك كل المعرفة بان فرنسا هي العدوة الثانية لقيام الاتحاد الألماني، والذي يجب عليه انتزاع موافقتها بالقوة إذ ألزم الأمر، ومن هنا أخذ يتحين الفرصة

[1] – راغب العلي وآخرون: مرجع سابق، ص 144

المناسبة لجرها إلى إعلان الحرب على بروسيا ليظهر بمظهر المعتدي أمام الرأي العام الأوروبي الدولي[1].

سعت كل من فرنسا وبروسيا إلى عقد تحالفات في أوروبا، كما سعت كل منهما إلى محاولة عزل الأخرى عن مسرح السياسة الأوروبية. في حين عملت الدبلوماسية البسماركية على أن تقف دول أوروبا على الحياد في حال قيام حرب بين بروسيا وفرنسا.

حاول نابليون الثالث اجتذاب النمسا إلى جانبه وعرض عقد حلف معها، إلاّ أنه لم يحصل على أية نتيجة وقد يكون سبب الرفض النمساوي هو وقوف فرنسا المتفرج خلال الحرب البروسية النمساوية. أما بالنسبة لروسيا فقد كان قيام اتحاد ألماني لا يشكل أي خطر عليها بسبب الصداقة التي كانت تربط روسيا ببروسيا، وكانت روسيا دائما على استعداد لتأييد بروسيا، إذ كانت المصالح الروسية متمركزة في البلقان وفي الدولة العثمانية ، وإضافة لهذا كان لروسيا بعض المشكلات الداخلية، لذا كانت تخشى انفجار ثورة في بولندا من جديد[2].

أما بالنسبة لإنجلترا فقد كان لها دائما وضع خاص في أوروبا، اذ كانت تراقب سياسة التوازن الأوروبي وتهتم بمشكلاتها الداخلية والخارجية ، ولهذا لم تستطع فرنسا جرها إلى عقد حلف أو وعد بالمساعدة، في حين استطاعت دبلوماسية بسمارك إبعاد الإنجليز عن فرنسا و ذلك بنشر فكرة مطالبة نابليون الثالث ببلجيكا، التي كانت إنجلترا من أشد الحرص على استقلالها و حيادها.

ومع بداية عام 1870 كانت الدبلوماسية البسماركية قد عزلت فرنسا عن المسرح السياسي الأوروبي فلم تستطع الحصول على حليف لها ضد بروسيا في حال قيام

---

[1] – عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**. ص 186.

[2] – عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: مرجع سابق، ص ص (375،374)

الحرب، بينما حصلت بروسيا على حياد انجلترا والنمسا وحصلت على صداقة روسيا، ومن هنا سعى بسمارك إلى جر فرنسا كي تعلن الحرب على بروسيا[1].

3- أسباب الحزب البروسية الفرنسية:

كانت القضية الاسبانية السبب المباشر للحرب الفرنسية البروسية وتتلخص المشكلة الاسبانية: بقيام انقلاب عسكري في اسبانيا أطاح بحكم الملكة إيزابيلا[2] في عام 1768، ووقوع اختيار الإسبان على ترشيح الأمير ليو بولد من أسرة هو هنزلزن وابن مستشار بروسيا السابق كارل أنطوان الذي له صلة قرابة بعيدة لملك بروسيا غليوم أضف إلى أنه أخ الأمير شارل الذي أنتخب أميرا على رومانيا وبعد عدَّة اتصالات لعب فيها بسمارك دورا مهما وافق الأمير ليو بولد على قبول عرش اسبانيا في جوان 1870، لمَّا علمت فرنسا بالأمر احتجت على ذلك وأدى احتجاجها إلى سحب الأمير ليوبولد ترشيحه على لسان والده. فزال بذلك خطر الحرب لكن فرنسا تطرفت في مطالبها. وطلبت من سفيرها بندتي بالتوجه لمقابلة ملك بروسيا والحصول منه على تأكيدات بعدم ترشيح ليوبولد مرة أخرى، وقبل الملك إعطاء وعد بعدم الترشيح[3]، ولكن الحكومة الفرنسية أعادت طلبها ولكن هذه المرة تريد تصريح خطي حول الموضوع، فرفض الملك مقابلة السفير.

ولما علم بسمارك بذلك خاف أن يفلت زمام الأمور من بين يديه وأن يضيع الفرصة التي كان ينتظرها منذ مدَّة طويلة، وهي جر فرنسا لإعلان الحرب على بروسيا، وعلى إثر ذلك نشر بسمارك عشية الرابع عشر من جويلية 1870 وهو العيد

[1] – فرنسوا جورج دريفوس وآخرون: مرجع سابق، ص361.

[2] – إيزابيلا (1830–1904): خلفت أباها فرديناند السابع تحت وصاية أمها، نازعها عمها دون كارلوس على الملك، فنتشت الحروب الكارلوسية، كان حكمها مضطربا غير مستقر–أنظر–علي مولاي: مرجع سابق،ج1،ص 553

[3] – في حين انه في بعض الكتب ذكروا بأن الملك رفض إعطائه وعد بعدم ترشيح ليوبولد أخرى ومنهم مفيد الزيدي في كتابه موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ج3، ص776.

الوطني الفرنسي برقية[1] في الصحف الألمانية مع التحريف أظهر للألمان فيها أنَّ ملكهم قد أهين وأظهر للفرنسيين أن سفيرهم قد أهين، وهنا حقق ما خطط له بسمارك وأراده فثار الرأي العام الفرنسي بشكل عنيف وأخذ يطالب الحكومة الفرنسية بإعلان الحرب، فأعلنت فرنسا الحرب في 20 جويلية 1870[2]..

4-الحرب البروسية-الفرنسية

كان من سوء حظ فرنسا أنها لم تكن مستعدة للحرب فقد كان تعداد الفرنسي نحو 270 ألف رجل تنقصه المعدات الحديثة، كما يلزمه بعض الوقت لتجميع قواه والتهيؤ للحرب بينما كانت بروسيا مستعدة كل استعداد وتتهيأ له منذ 4 سنوات وفي حين كان الحماس الوطني يجتاح ألمانيا كان الشعب الفرنسي يعاني من تعدد الآراء والأحزاب.

عمدت بروسيا إلى تطبيق خطة الحرب الخاطفة وبسرعة كبيرة نقلت القيادة العسكرية البروسية إلى فرنسا، وأمام تفوق الجيش البروسي خسرت فرنسا أمامه مقاطعتي الألزاس واللورين، فأضطر الجنرال بازين إلى التراجع والتحصين في ميتز مع ستة آلاف ضابط و180 ألف جندي مما أعطى فرصة لشل حركة هذا الجيش بحصاره في هذه المدينة مما عطل إمكانات الاستفادة منه في وقت كانت فرنسا في أشد الحاجة إليه للدفاع عن أراضيها[3].

في حين انه كان هناك جيش آخر يجتمع في مدينة شالون الفرنسية بقيادة الجنرال مكماهون، تحرك هذا الجيش بأمر من نابليون الثالث نحو ميتز لرفع الحصار عن بازين والتحق نابليون الثالث بنفسه بهذا الجيش، إلا انه اصطدم بمعركة وهو في طريقه في مدينة سيدان الفرنسية في 2 سبتمبر 1870 كانت نتيجتها استسلام نابليون

---

[1] – عرفت ببرقية ايمز.

[2] – عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ص 187.

[3] – راغب علي وآخرون: المرجع السابق، ص 149

الثالث[1]. وعلى إثر هذه الهزيمة انفجرت الثورة في باريس وأعلنت الجمهورية الثالثة في 4 سبتمبر 1870، ليتم توقيع معاهدة فرانكفورت في 13 ماي 1871 وكان من أهم ماجاء فيها:

-تحتل بروسيا مقاطعتي الالزاس و اللورين بما فيها مدينة ميتز

-تدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبي خلال خمس سنوات.

-تحتل القوات الألمانية بعض أراضي فرنسا الشمالية حتى يتم دفع هذه الغرامة.

وقد استطاع الفرنسيون دفعها في ثلاثة سنوات وبذلك تخلصوا من الاحتلال الأجنبي لبعض مناطقهم[2].

[1] – عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ص 88

[2] – راغب علي وآخرون: المرجع السابق، ص 125.

خلاصة الفصل:

بعد هزيمة نابليون الثالث وأسره تنازلت فرنسا بموجب معاهدة الالزاس الورين وميتز الى بروسيا، ليتم قيام الوحدة الألمانية واعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة ليبدأ مشوار آخر من الثورات الفرنسية السياسية.